الصباح الاقتصادية
12
العدد 2913 - السنة العاشرة
الأربعاء 19 صفر 1439 - الموافق 8 نوفمبر 2017
Wednesday 8 November 2017 - No.2913 - 10th Year

تخارج المحافظ الأجنبية والاضطرابات السياسية تلقي بظلالها على الجلسات

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط ومطالبات بتدخل أصحاب القرار لإنقاذ الموقف

انهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشرها السعري 176,06 نقطة ليصل إلى مستوى 6143,01 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 2,7 في المئة.

في موازاة ذلك خسر المؤشر الوزني 15,2 نقطة ليصل إلى 387 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 3,8 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 43,14 نقطة ليصل إلى 875,6 نقطة بنسبة بلغت 4,7 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 175,3 مليون سهم تمت عبر 5848 صفقة بقيمة نقدية بلغت 38,5 مليون دينار كويتي (نحو 125,8 مليون دولار امريكي).

وتابع المتعاملون إفصاحا لبيت التمويل الكويتي بشان تداول غير اعتيادي على سهمه وإعلان تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل علاوة على معلومات شهرية لعدة صناديق استثمارية تابعة لشركات المركز المالي الكويتي و(ابيار) و(جلوبل).

وكانت أسهم شركات (تحصيلات) و(امتيازات) و(مبرد) و(أجوان) و(تنظيف) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الامتياز) و(بيتك) و(زين) و(أبيار) و(أهلي متحد) الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (خليج ت) و(معادن) و(العقارية) و(السورية) و(المدن).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 15 شركة وانخفاض أسهم 106 شركات في حين كانت هناك ثماني شركات ثابتة من إجمالي 129 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 48,3 مليون سهم تمت عبر 2434 صفقة نقدية بقيمة 26,5 مليون دينار (نحو 86,6 مليون دولار).

وقال محللون إن تراجعات البورصة الكويتية العنيفة أمس الثلاثاء أمر متوقع نظرا لتسارع الاضطرابات السياسية بالمنطقة، وما يتبعها من عواقب وخيمة على كل مناحي الحياة والجانب الاقتصادي بالتبعية.

وأوضح المحلل الاقتصادي نواف الشايع أن التوترات الجيوسياسة الحادثة الآن في الشرق الأوسط بشكل خاص دفعت العديد من المحافظ الأجنبية للتخارج والهروب من الانكشاف على أسواق الخليج بشكل عام والكويت بالأخص.

وأضاف الشايع أن الوضع السياسي في الكويت ليس بمنأى عما يحدث في المنطقة، بالإضافة إلى أن الكويت تشهد حالة اضطراب سياسي أيضا يتجسد في استقالة الحكومة التي أصبحت حكومة تسيير أعمال فقط مع استمرار حالة التراشق بينها وبين مجلس الأمة.

وأشار إلى أن السوق الكويتي يفتقد عنصر مهم جدا ننتظره جميعا لكنه ما يزال غائبا، ألا وهو التداول في البورصة بدون صانع سوق حقيقي.

أما المحلل الفني لسوق المال، بدر العازمي، فقال إن السوق الكويتي لا يلقى الدعم الكافي من الدولة ونسبة الأفراد تتجاوز 50%، مطالبا أصحاب القرار بضرورة التدخل وقت الأزمات للحفاظ على سمعة بورصة الكويت، وخاصة بعد الترقية في مؤشر الأسواق الناشئة.

وأكد المحلل الفني لسوق المال، طلال اليوسف على الكلام السابق، مُشيرا إلى أن إدارة بورصة الكويت كان يتوجب عليها تفعيل المادة الخاصة بإيقاف التداول خلال جلسة أمس بعد تجاوز المؤشرين الوزني وكويت 15 النزول بأكثر من 5% أثناء التعاملات.

وأضاف اليوسف بأن المادة تنص على أنه «في حالات الكوارث والأزمات والاضطرابات التي يمكن أن تخلق آثارا بالغة الضرر في السوق، وكذلك في حالة ممارسة بعض المتداولين إيجاءات أو إشارات مُضللة، فللهيئة أوسع الصلاحيات بإصدار التعليمات التي تهدف إلى استعادة العدالة والشفافية والكفاءة للسوق.

وأوضح أن من ضمن التدابير التي يتوجب على هيئة سوق المال اتخاذها لضمان تلك العدالة والشفافية في السوق أن توقف التداول في البورصة أو أي ورقة مالية مُدرجة لفترة زمنية مؤقتة، إلغاء التداول لفترة معينة أو إلغاء صفقات على سهم معين، وإصدار قرارات لتصفية كل الأرصدة أو جزء منها أو تخفيضها.

وفي السياق السابق، قال ميثم الشخص، مُحلل أسواق المال والاقتصاد، إن هناك أسواقا أخرى في المنطقة كالبورصة المصرية تعمل بشكل أفضل من السوق الكويتي في أوقات الكوارث والأزمات، حيث تعمل بنظام واضح ومُحدد المعالم وبنسب مُحددة مسبقاً لتلاشي الخسائر.

وعلى المستوى الفني، قال المحلل الفني لسوق المال، ناصر الخميس، إن الأسهم القيادية ببورصة الكويت شهدت ارتفاعات غير منطقية في الفترة الماضية دعمها في ذلك الصعود آراء غير واقعية لبعض المحللين.

وأكد على أن هيئة الاستثمار هي الجهة المسئولة للمحافظة على استقرار السوق، موضحاً بأنه كان يتوجب على الهيئة التدخل عند ارتفاع الأسهم القيادية بشكل غير مُبرر في السابق.

وأوضح الخميس بأنه «لا يُعقل أن يكون التطبيل للأسهم كما حدث في السابق ليستفيد المضارب الأجنبي ثم يذهب الجمل بما حمل، ليلحق الضرر والخسارة بالمتداول المحلي».

وأضاف أنه ومع هبوط البورصة بشكل قوي بالتزامن مع تواتر الأحداث السياسية المتسارعة بالمنطقة فإن ذلك سيكون له مردود أكثر سلبية على نفسيات المتداولين ما يؤدي إلى المزيد من الخوف والهلع.

وقال إن جني الأرباح الحادث على الأسهم القيادية بعد تحقيقها طفرات سعرية صاعدة تحول إلى عملية تصحيح بفعل الزمن وما رافقه من حالة خوف لدى المتداولين.

وتوقع الخميس حدوث حالة ارتداد يصحبها عمليات تذبذب بالأسعار مع حدوث ارتفاع نظرا للفجوة القائمة الآن بين العرض والطلب على معظم الأسهم المضاربية والصغيرة.

كانت البورصة الكويتية تراجعت أمس لأدنى مستوياتها منذ مطلع العام الجاري، حيث انخفض مؤشرها السعري 2.8%، وتراجع الوزني وكويت 15 بنسب بلغت 3.8% و 4.7% على الترتيب.

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

هيئة أسواق المال توقف سهم «الخليجي»

قررت هيئة اسواق المال أمس الثلاثاء إيقاف سهم شركة بيت الاستثمار الخليجي (الخليجي) عن التداول في بورصة الكويت حتى إشعار آخر.

وأعلنت الهيئة على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت صدور قرار للفوضين بشان وقوع الشركة في حالة تعثر رئيسية وفق ما ورد في المادة 3-3-1 من الكتاب السابع (أموال العملاء واصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

وقالت (اسواق المال) إنها بناء على ذلك وجهت الشركة إلى تصويب الوضع القانوني لمحافظ العملاء استنادا إلى مبدأ فصل أموال العملاء المنصوص عليه.

واضافت انها وجهت الشركة كذلك إلى وقف كل تعاملاتها باستثناء التعاملات اللازمة لتصويب الوضع القانوني لمحافظ العملاء وأي أحوال أخرى توافق عليها الهيئة التزاما بما ورد في البند 3 من اللائحة التنفيذية.

وذكرت انها وجهت الشركة أيضا إلى وضع خطة وتقديمها للهيئة خلال 20 يوم عمل التزاما بما ورد في البند 2 من اللائحة التنفيذية على أن تتضمن الجدول الزمني لتنفيذها وحصر انواع التعاملات المطلوب استثناؤها وفقا لما جاء في البند 3.

وأوضحت الهيئة أن الإيقاف يأتي تاكيدا لضرورة الالتزام التام بأحكام الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

وأسست (الخليجي) عام 1998 وادرجت في بورصة الكويت عام 2002 وتبلغ رأسمالها 16,4 مليون دينار (نحو 53,6 مليون دولار) وتكمن اغراضها في التعامل بانشطة الاستثمار والخدمات المالية والاستثمارية المتعلقة بها.

وتتم جميع انشطة الشركة وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء طبقا لما تعتمده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة.

على هامش الاجتماع السنوي الـ 17 لمديري معاهد ومدارس الإدارة في الوطن العربي

القحطاني: الكويت من الدول الداعمة بقوة لمنظومة العمل العربي المشترك

قال المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الادارية الدكتور ناصر القحطاني ان الكويت تعد من الدول العربية الداعمة بقوة لمنظومة العمل العربي المشترك.

جاء ذلك في تصريح ادلى به القحطاني على هامش الاجتماع السنوي ال17 لمديري معاهد ومدارس الادارة في الوطن العربي الذي يستضيفه المعهد العربي للتخطيط ويستمر يومين.

وأكد القحطاني ان (منظمة التنمية الادارية) تسعى كإحدى المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية لتحقيق التنمية الادارية في الاقطار العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة.

واوضح ان المنظمة توجه جهودها وتقدم خدماتها وبرامجها لحكومات الدول العربية الأعضاء في المنظمة لافتا الى ان "نطاق خدمات المنظمة يشمل المنظمات الحكومية ومنظمات الاعمال والقطاع الخاص والقيادات الادارية بمستوياتها الاشرافية والمتوسطة والتنفيذية".

واكد اهمية اجتماع مسؤولي التنمية الادارية بشكل سنوي في مناقشة قضايا التنمية المختلفة بالوطن العربي والسعي للتوصل لحلول مناسبة لها قابلة للتطبيق. ودعا الى ايجاد الية واضحة معتمدة لاعداد مدربين عرب متخصصين بغية تحقيق تنمية ادارية فاعلة مؤكدا ان المدرب يعد عنصرا اساسيا في العملية التدريبية ويلعب دورا مؤثرا في نجاحها.

وذكر ان هناك عدد من الدول العربية تصرف موازنات ضخمة على التدريب من غير جدوى وقائدة مبينا ان اعتماد آلية لاعداد المدربين من شانه توفير جهد ووقت وموارد على الدول العربية.

وشدد على ضرورة ألا تكتفي معاهد الادارة بالتدريب فقط بل يجب ان تكون سندا لصناع القرار من خلال تقديم معلومات صحيحة واستشارات مبنية على دراسة الظواهر المختلفة اداريا وتنمويا.

ويشهد الاجتماع السنوي ال17 لمديري معاهد ومدارس الإدارة في الوطن العربي الذي يستمر يومين مجموعة من الجلسات العلمية المتخصصة وأوراق عمل تتناول موضوعات ذات صلة بمجال تنمية الموارد البشرية واعداد القادة في معاهد ومدارس الإدارة العربية.

جانب من الاجتماع

مؤكدة أن المفاوضات ما تزال جارية

«الصناعات» تتلقى عرضاً لبيع حصتها في مجموعة المطار الدولي بالأردن

اعلنت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة الكويتية تلقيها عرضا لبيع حصتها البالغة 24 بالمئة في شركة مجموعة المطار الدولي المالكة لحق الامتياز لادارة وتشغيل مطار الملكة علياء الدولي في الاردن.

وقالت المجموعة في إفصاح على الموقع الالكتروني لبورصة الكويت أمس الثلاثاء انه «لم يتم التوصل بعد الى اتفاق نهائي على سعر الصفقة» مبينة ان «المفاوضات ما تزال جارية».

واشارت الى وجود اثر مالي جراء ذلك سيتم تحديده بعد التوصل لسعر الصفقة النهائي إذ سيتم ابلاغ البورصة بإجمالي المبالغ المالية التي ستحصل عليها عند اتمام الصفقة وتلبية كافة الشروط والموافقات الرسمية.

وفي سياق متصل اعلنت بورصة الكويت عودة سهم المجموعة للتداول اعتبارا من اليوم والذي تم ايقافه عن التداول بناء على طلب المجموعة لحين التوصل لاتفاق نهائي بين الشركاء والتاكد من جدية عرض التخارج من احدى استثماراتها التي تمتلك فيها حصة بنسبة 24 بالمئة.

وتاسست شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة عام 1960 وادرجت في بورصة الكويت عام 1984 وتبلغ رأسمالها 135,9 مليون دينار كويتي (نحو 444,3 مليون دولار امريكي).

وتكمن اغراض الشركة في تملك اسهم شركات مساهمة كويتية واجنبية وكذلك تملك اسهم او حصص ذات مسؤولية محدودة كويتية واجنبية او الاشتراك في تاسيسها بنوعيها وادارتها وكفالتها لدى الغير.

«المواشي» تحقق 2.46 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى من 2017

حققت شركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.ع) ارباحا للتسعة شهور الأولى للعام 2017 بنحو2.46مليون دينار كويتي، مقابل نحو 2.56مليون دينار لنفس الفترة من عام 2016.

وافادت «المواشي» التي تعداكبر ناقل للاغنام الحية في العالم، والشركة الأولى في المنطقة لنقل وتجارة الماشية انها حققت ارباحا صافية بقيمة 365 الف دينار عن فترة الربع الثالث من السنة المالية الحالية، مقارنة مع 541 الف دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وافادت الشركة ايضا، ان المؤشرات المالية الرئيسية جاءت نتيجة زيادة حجم الإيرادات عن العام السابق فقد بلغت الإيرادات التشغيلية ما يعادل 46 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2017 مقابل 38 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2016. وفي المقابل ، فقد زادت تكاليف التشغيلعن ذات الفترة من العام السابق حيث بلغت 42 مليون دينار كويتي للفترة الحالية مقابل 34 مليون دينار كويتي للفترة السابقة. وتاتي زيادة تكاليف التشغيل نتيجة ارتفاع اسعار الأغنام في بلد المنشا بنسبة زيادة تصل الى 30 %، الى جانب ارتفاع سعر صرف العملة وارتفاع تكلفة النقل والشحن.وعلى الرغم من كل تلك التحديات فإن «المواشي» لم تقم بتغيير أسعار الأغنام واللحوم في السوق المحلي بشكل كبير، التزاما بمسؤوليتها الوطنية في تدعيم الأمن الغذائي في الدولة، ومسئوليتها ايضا في الحفاظ على استقرار اسعار اللحوم الحمراء في السوق بما يتناسب مع احتياجات وقدرات المستهلكين.

كما تؤكد «المواشي» على استمرارها والتزامها باستراتيجيتها التشغيلية بنجاح لتحقيق الأهداف بما يعود بالمنفعة على المستهلكين والمساهمين وتعزيز مفهوم «الجودة الحلال» الذي تتبناه الشركة.

المواشي
AL MAWASHI
شركة النقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.)
Livestock Transport and Trading Company (K.S.C.)
شركة المواشي

أرباح «المركز» ترتفع بنسبة 322 في المئة مقارنة بالعام الماضي

اعلنت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) تحقيقها 5,8 مليون دينار كويتي (نحو 18,9 مليون دولار امريكي) ارباحا صافية في الأشهر ال9 الأولى من عام 2017 مقارنة بأرباح بلغت 1,3 مليون دينار (نحو 4,2 مليون دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي بارتفاع نسبته 322 في المئة.

وقالت الشركة في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إن ربحية السهم عن فترة الأشهر ال9 الأولى من 2017 بلغت 12 فلسا مقابل 3 فلوس عن الفترة ذاتها من العام الماضي بارتفاع نسبته 300 في المئة.

وارجعت تحقيقها هذه النتائج الإيجابية إلى الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لافتة إلى أن إجمالي الإيرادات خلال الفترة المذكورة بلغت 3,2 مليون دينار (نحو 10,4 مليون دولار).

وأسست (المركز) عام 1974 وادرجت في (بورصة الكويت) عام 1997 وتبلغ رأسمالها 48,080 مليون دينار (نحو 157,2 مليون دولار).

«التمدين العقارية» تحقق 8.4 ملايين دينار أرباحاً صافية في 9 أشهر

أعلنت شركة التمدين العقارية الكويتية تحقيقها 8,4 مليون دينار كويتي (نحو 27,4 مليون دولار امريكي) عن الاشهر التسعة الاولى من 2017 مقارنة مع 8,2 مليون دينار (نحو 26,8 مليون دولار) بنسبة ارتفاع بلغت 3,4 في المئة.

وقالت الشركة في افصاح على موقع البورصة الالكتروني ان ربحية السهم عن فترة الاشهر التسعة الاولى من 2017 بلغت 21 فلسا مقارنة مع 20,2 فلس عن نفس الفترة من العام الماضي.

وتاسست التمدين العقارية في عام 1982 وادرجت في بورصة الكويت عام 1995 وتبلغ رأسمالها 43,19 مليون دينار (نحو 141,2 مليون دولار) وتعمل في الاستثمار العقاري داخل وخارج الكويت بما في ذلك الشراء و البيع والاستئجار والتأجير وتطوير المشاريع العقارية وتعهدات انشاءات المباني وادارة أملاك الغير.